

Royaume du Maroc  
Conseil National des Droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**29 Décembre 2011**  
**29 دجنبر 2011**

## محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغرب تعامل مع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان في نفس النسق السياسي والدستوري

والهيئات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان إضافة إلى الإزادة السياسية الكبيرة للقطع مع ممارسات الماضي وأشار الصبار من جهة أخرى إلى أن المغرب عرف العديد من المراجعات التشريعية المتعلقة على الخصوص بالقوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان ومدونة الأسرة، التي تعدت الأكثر تقدما في العالم العربي والإسلامي وكذا بقانون الجنسية.

ولم يعرض ربه عن تساؤلات بعض أعضاء الوفد الموريتاني أكد الصبار أن المجلس يشتغل في استقلال تام وأن ميزانيته تابعة للميزانية العامة وأنها تخضع للمراقبة البرلمانية ولجميع أشكال الإقتصاص التي تخضع لها باقي المؤسسات كما أن المجلس يعد تقارير سنوية عن أعماله تعرض على البرلمان وعلى أقطاب جلالته الملك.

وتجدر الإشارة إلى أن الوفد الموريتاني سيواصل زيارته للمغرب إلى غاية يوم الجمعة المقبل سيقوم خلاله بزيارات لعدد من الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في المغرب ويجري لقاءات مع مسؤولين بها.

أخرى أسندت فيها هذه المهمة الأخيرة إلى هيئة أخرى. وقدم الصبار خلال هذا اللقاء، الذي حضره عدد من الأعضاء السابقين في هيئة الإنصاف والمصالحة وممثلين عن مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بنواكشوط، عرضا موجزا عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب واختصاصات المجلس الوطني ومجالات تدخله وكذا العمل الذي تقوم به المجالس الجهوية الثلاثة عشر التابعة له.

وشدد الصبار على أن المجلس يحترم في كل تدخلاته اختصاص السلطة القضائية ولا يتدخل في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان المعروضة على القضاء إلا في حالات تخص بعض المحاكمات السياسية التي يتابعها المجلس ويواكب سيرها في المحاكم.

وذكر الصبار من جهة أخرى بأن المغرب يشن مسلسل الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان منذ التسعينيات، معتبرا أن ما تحقق من تطور ملموس في هذا الميدان إلى غاية يوم يرجع فيه الفضل إلى الجهود التي بذلها المجتمع المدني وعائلات ضحايا انتهاكات الماضي

أكد محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المغرب فتح، من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، ملف انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، في نفس النسق السياسي والدستوري، محققا بذلك قطيعة مع ممارسات الماضي في ظل الاستمرارية، مما شكل عامل تعقيد في التجربة المغربية التي تعاملت مع العدالة الانتقالية كنسوية سياسية وليست قضائية.

وذكر الصبار في كلمة ألقاها يوم الثلاثاء بالرباط خلال لقاء جمعته بوفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، أن التجربة المغربية تختلف عن التجارب التي عاشتها بعض الدول في أمريكا الجنوبية كالسالفادور أو في إفريقيا كجنوب إفريقيا في مجال القطع مع انتهاكات الماضي والمصالحة إذ تحققت في هذه الدول مع سقوط أنظمة سياسية وظهور حركات إصلاح جديدة.

وأضاف أن التجربة المغربية في هذا المجال انفرادت كذلك بكون هيئة الإنصاف والمصالحة أخذت على عاتقها، في ذات الوقت، مهمة الكشف عن الحقيقة والتي في جبر الضرر وتعويض ذوي الحقوق بخلاف تجارب دولية

## محمد الصبار: المغرب تعامل مع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان في نفس النسق السياسي والدستوري

انتهاكات الماضي والهيئات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان إضافة إلى الزيادة السياسية الكبيرة للقطع مع ممارسات الماضي. وأشار الصبار من جهة أخرى إلى أن المغرب نجح في العودة من المراهقات التشريعية المتعلقة على الخصوص بالفولدين ذات الصلة بحقوق الإنسان ومدونة الأسرة، التي تعتبر الأكثر تقدما في العالم العربي والإسلامي، وكذا بقانون الجنسية.

وفي معرض رده عن تساؤلات بعض أعضاء الوفد الموريتاني أكد الصبار أن المجلس يتدخل في استقلال نام وأن ميزانيته تابعة للميزانية العامة وأنها تخضع للرقابة البرلمانية ولجميع أشكال الاختصاص التي تخضع لها باقي المؤسسات، كما أن المجلس يعد تقارير سنوية عن أعماله تعرض على البرلمان وعلى انظار جلالة الملك.

وتجدر الإشارة إلى أن الوفد الموريتاني يواصل زيارته للمغرب إلى غاية يوم غد الجمعة المقبل حيث يقوم بزيارات لعدد من الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في المغرب ويجري لقاءات مع مسؤولين بها.



محمد الصبار

الإنسان منذ التسعينيات، معتبرا أن ما تحقق من تطور ملموس في هذا الميدان إلى غاية اليوم يرجع فيه الفضل إلى الجهود التي بذلها المجتمع المدني وعائلات ضحايا

والمصالحة أخذت على عاتقها، في ذات الوقت، مهمة الكشف عن الحقيقة والتي في حين الضرر وتعويض ذوي الحقوق بخلاف تجارب دولية أخرى أسندت لها هذه المهمة الأخيرة إلى هيئة أخرى.

وأكد الصبار خلال هذا اللقاء، الذي حضره عدد من الأعضاء السابقين في هيئة الإنصاف والمصالحة وممثلين عن مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بنواكشوط عرضا موجزا عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب وأختصاصات المجلس الوطني ومجالات تدخله وكذا العمل الذي تقوم به المجالس الجهوية الثلاثة عشر التابعة له.

وتشدد الصبار على أن المجلس يحترم في كل تدخلاته اختصاص السلطة القضائية ولا يتدخل في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان المعروضة على القضاء إلا في حالات تخص بعض المحاكمات السياسية التي يتابعها المجلس ويواكب سيرها في المحاكم. وذكر الصبار من جهة أخرى بأن المغرب يشن مسلسل الإصلاحات في مجال حقوق

أكد محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المغرب فتح من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي في نفس النسق السياسي والدستوري. تحققت بذلك كلفة مع ممارسات الماضي في ظل الاستعرازية، مما شكل عامل تعقيد في التجربة المغربية التي تعاملت مع العدالة الانتقالية كتنوية سياسية وليست قضائية.

وذكر الصبار في كلمة القاها أول أمس بالرباط خلال لقاء جمعته بوفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، أن التجربة المغربية تختلف عن التجارب التي عاشتها بعض الدول في أمريكا الجنوبية كالسالفادور أو في إفريقيا كجنوب إفريقيا في مجال القطع مع انتهاكات الماضي والمصالحة إذ تحققت في هذه الدول مع سقوط أنظمة سياسية وظهور حركات إصلاح جديدة.

وأضاف أن التجربة المغربية في هذا المجال الفريحت كذلك بكون هيئة الإنصاف

## الصبار يتهم القضاء بالعجز عن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان

الرباط - دلتا العطاوة

بها في جميع الدول العربية، لأنها تساهم في الكشف عن الحقيقة، بالإضافة إلى إثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان

ويهدف لقاء تبادل الخبرات الذي يستمر على مدى ثلاثة أيام إلى تعريف أعضاء الوفد الموريتاني برئاسة كويتا با مريم بتجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان، من خلال السقوف على المنهجية التي سلكها المغرب بإحداث مؤسسات لحماية حقوق الإنسان وترسيخ دولة القانون في ظل الاختصاصات الجديدة التي نص عليها الدستور الجديد، من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما تم استحضار تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة في مجال كشف حقيقة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجبر الضرر الجماعي والفردى وحفظ الأرشيف والذاكرة والتاريخ والتوصيات المؤسساتية والقانونية لضمان عدم تكرار ما جرى. وتم إطلاع أعضاء الوفد الموريتاني على علاقة المعنيين بحقوق الإنسان بعملة هيئة الإنصاف والمصالحة (الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية والسلطات العمومية والبرلمان) وإستراتيجيات التواصل في هذا المجال، فزيلا عن ذلك، ستتظم مجموعة من اللقاءات للوقد مع مجموعة من المؤسسات التي تشتغل في مجال حقوق الإنسان، من بينها مؤسسة الوسيط



قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن الجهاز القضائي في العالم العربي عموما والمغربي خاصة عجز عن التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها الوطن العربي

وأكد الصبار خلال جلسة لقاء عقدها مع وفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، أول أمس الثلاثاء بالرباط، لإطلاعه على التجربة المغربية في مجال تصفية ملفات ماضي انتهاكات حقوق الإنسان عبر ما أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة من توصيات هامة في هذا المجال، لتفادي تكرار ما جرى في السابق، أن الأجهزة الحقوقية في المغرب تسعى إلى إحقاق الكل لبناء دولة القانون وإعادة الاعتبار للمواطن المغربي على الرغم مما تظال هذه العملية من شوائب، مشيرا إلى أن المغرب خطا خطوات مهمة في مجال حقوق الإنسان، خاصة بعد إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي قامت بجبر الأضرار من حيث التعويض المادي وإعادة التأهيل النفسي والإدماج الاجتماعي ورد الاعتبار، وكل أشكال جبر الضرر الملائمة حسب التحريات والأبحاث في نطاق الكشف عن الحقيقة.

من جهة أخرى، قال كويتا با مريم، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، إن المغرب خطا خطوات مهمة في مجال إرساء حقوق الإنسان، وخير دليل على ذلك هيئة الإنصاف والمصالحة التي اعتبرت بمثابة تجربة يحتذى

## موريتانيا تطلع على تجربة المغرب في حقوق الإنسان

استضاف المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس الثلاثاء وفداً عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا لاطلاعه على التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان بمقر المجلس بالرباط.

ويهدف هذا اللقاء إلى تعريف أعضاء الوفد، الذي يترأسه رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، كويتا با مريم، بتجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان من خلال الوقوف، من جهة، على حقوق الإنسان كما أقرها الدستور الجديد والاختصاصات الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، استحضار تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة خاصة في مجال كشف حقيقة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، جبر الضرر الجماعي والفردى، حفظ الأرشيف والذاكرة والتاريخ، والتوصيات المؤسساتية والقانونية لضمان عدم تكرار ما جرى.

## Sebbar, secrétaire général du CNDH : «L'expérience de l'IER a permis de rompre avec les pratiques anciennes»

*Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Mohamed Sebbar a affirmé que "l'expérience de l'Instance équité et réconciliation (IER) au Maroc a permis de clore le dossier des violations passées aux droits de l'Homme" et de rompre avec les pratiques anciennes favorisant la justice "intermédiaire" comme règlement politique et non judiciaire".*

Intervenant lors d'une rencontre, mardi à Rabat, avec une délégation de la Commission nationale des droits de l'Homme de Mauritanie, M. Sebbar a déclaré que l'expérience marocaine se démarque de celles vécues par certains pays en Amérique du sud comme le Salvador ou en Afrique, à l'image de l'Afrique du sud, marquées par la chute de régimes politiques et l'apparition de mouvements réformateurs. Il a, par ailleurs, souligné que l'expérience marocaine dans ce domaine est singulière d'autant plus que l'IER s'est engagée à dévoiler la vérité et à indemniser les ayants droit, à l'inverse de certaines expériences mondiales qui ont assigné cette mission à une autre instance.

Le secrétaire général du CNDH a présenté lors de cette réunion, marquée par la présence d'anciens membres de l'IER et des représentants du Haut commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme à Nouakchott, un exposé sur la situation des droits de l'Homme au Maroc et les prérogatives du CNDH, les domaines de son action ainsi que la mission des conseils régionaux qui lui sont affiliés.

Il a également insisté sur le fait que le CNDH respecte, lors de ses interventions, l'autorité judiciaire et n'intervient pas dans les affaires relatives aux droits de l'Homme qui sont présentées devant les tribunaux, à part quelques procès politiques dont le Conseil suit le déroulement.



Et d'ajouter que le Maroc a entamé le processus des réformes depuis les années 90, considérant que le développement enregistré dans ce sens revient aux efforts consentis par la société civile et les familles des victimes des atteintes aux droits de l'Homme ainsi qu'à la volonté politique pour rompre avec les pratiques anciennes.

M. Sebbar a, par ailleurs, évoqué les avancées réalisées par le Maroc en matière des droits de l'Homme ainsi que les révisions qu'il a entreprises aux niveaux des codes de la nationalité et de la famille. Répondant aux interrogations des membres de la délégation mauritanienne, le secrétaire général a expliqué que le CNDH travaille en toute autonomie et présente des rapports annuels au parlement et à SM le Roi.

La délégation mauritanienne, en visite au Maroc jusqu'à vendredi, doit rencontrer les responsables de plusieurs instances concernées par les droits de l'Homme.

## الصبار: المغرب جعل من العدالة الإنتقالية كتسوية سياسية وليست قضائية

أكد محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المغرب فتح , من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة, ملف انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي " في نفس النسق السياسي والدستوري , محققا بذلك قطيعة مع ممارسات الماضي في ظل الإستمرارية, مما شكل عامل تعقيد في التجربة المغربية التي تعاملت مع العدالة الإنتقالية كتسوية سياسية وليست قضائية ."

وذكر الصبار في كلمة ألقاها بالرباط خلال لقاء جمعه بوفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا , أن التجربة المغربية تختلف عن التجارب التي عاشتها بعض الدول في أمريكا الجنوبية كالسالفادور أو في إفريقيا كجنوب إفريقيا في مجال القطع مع انتهاكات الماضي والمصالحة إذ تحققت في هذه الدول مع سقوط أنظمة سياسية وظهور حركات إصلاح جديدة.

وأضاف أن التجربة المغربية في هذا المجال انفردت كذلك بكون هيئة الإنصاف والمصالحة أخذت على عاتقها, في ذات الوقت , مهمة الكشف عن الحقيقة والبت في جبر الضرر وتعويض ذوي الحقوق بخلاف تجارب دولية أخرى أسندت فيها هذه المهمة الأخيرة إلى هيئة أخرى.

وشدد السيد الصبار على أن المجلس يحترم في كل تدخلاته اختصاص السلطة القضائية ولا يتدخل في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان المعروضة على القضاء إلا في حالات تخص بعض المحاكمات السياسية التي يتابعها المجلس ويواكب سيرها في المحاكم.

وذكر الصبار من جهة أخرى بأن المغرب دشّن مسلسل الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان منذ التسعينيات , معتبرا أن ما تحقق من تطور ملموس في هذا الميدان إلى غاية اليوم يرجع فيه الفضل إلى الجهود التي بذلها المجتمع المدني وعائلات ضحايا انتهاكات الماضي والهيئات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان إضافة إلى الإرادة السياسية الكبيرة للقطع مع ممارسات الماضي.

## العاطلون يقتحمون الأمانة العامة للحكومة

احتجاجات وتصعيد مفاوضات... تلك هي السلسلة التي تتكرر في كل مرة يقرر العاطلون تنظيم مظاهرات للمطالبة بالتنشغيل في الوظيفة العمومية بشوارع الرباط. كزوفير بين قوات الأمن والعاطلين المحتجين، شهد تصعيدا نوعيا أول أمس الثلاثاء، حين اقتحمت ثلاث مجموعات تمثل العاطلين حطة الشهادات بهو مقر الأمانة العامة للحكومة بالرباط.

حضور الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار والعامل بولاية الرباط محمد ركراكة في ساعة متأخرة من ليلة الثلاثاء، لم يفض إلى شيء سوى تثبيت المقتحمين بمكانهم إلى حين التوصل بوعده مكتوب ورسمي يلزم الحكومة القادمة.

مصطفى بوزكبة



## اقتحام

اقتحم عاطليون، أول أمس الثلاثاء، على الساعة الرابعة والنصف مساءً مقر مطبعة الجريدة الرسمية بالرباط، حيث مكثوا فوق سطوحها، مرددين شعارات المطالبة بالتوظيف الفوري في الوظيفة العمومية بدون إجراء مباراة، ومهددين بتصعيد إزاء الحكومة المنتهية ولايتها والأخرى فور التمكن ورغم محاولات العاطلين في المطبعة لإقناع العاطلين بمغادرة المقر لأنهم ارتكبوا مخالفة، فإن هؤلاء رفضوا رفضاً قاطعاً الخروج، بحجة أنه كلما كان هناك تصعيد، اضطرت الدولة إلى إيجاد حل لتوظيفهم.

واستدعى الأمر تدخل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لتهدئة العاطلين، حيث أجرى معهم حواراً مطولاً كان الهدف منه إيجاد حل لمشكلتهم، وإخلاء المكان، لأن ذلك يعتبر مخالفة قانونية.

وحاول عدد آخر من مجموعات أخرى القيام بعمل مماثل في مؤسسات عمومية إلا أن قوات الأمن أجبرتهم على العودة إلى مقر الاتحاد المغربي للشغل، حيث يعقدون اجتماعاتهم لاتخاذ القرارات التي يرون أنها ستفيدهم في إيجاد حل لعضيلتهم، وفرضت حراسة أمنية مشددة على الوزارات.



Revue de Presse du Co

## الصبارورگراگة یوقعان فی جنح اللیل علی اتفاق مع المعطلین

تدخل كل من محمد رگراگة العامل الملحق بولاية الرباط سلا  
زمور. زعیر، ومحمد الصبار الامین العام للمجلس الوطني  
لحقوق الإنسان من أجل فك الاعتصام الذي نفده عشرات  
المعطلین مساء أول أمس الثلاثاء، داخل مقر الأمانة العامة  
للحكومة، حيث تم التوقيع على اتفاق يقضي بتشغيل المعطلین  
مباشرة بعد تنصيب الحكومة الجديدة.  
یذكر أن معطلین ينتمون إلى مجموعة "طريق النصر"  
وتنسيقية "الكفاح" للأطر المعطلة، اقتحم مقر المطبعة الرسمية،  
حوالي الساعة الخامسة والنصف مساء يوم أول أمس الثلاثاء،  
وهدد المعتصمون الذين كانوا يحملون معهم "قنينات من  
البنزين" بحرق أنفسهم في حالة أي تدخل أمني حسب تصريحات  
متطابقة لعدد من الأطر من داخل مديرية المطبعة.



## عائلة المرحوم "أردون محمد" تعتصم بالمقر الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون



الأربعاء, 28 ديسمبر 2011 17:35

تعتصم في هذه الأثناء عائلة المرحوم "أردون محمد" بالمقر الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون، احتجاجا على محاولة السلطات المحلية دفن ابنها بطريقة سرية، ودون إخبار العائلة، وللمطالبة بفتح تحقيق في ظروف وملابسات حرق ابنها داخل مقر ولاية العيون، وظروف وملابسات وفاته بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء، واحتجاجا على المحاولات الدنيئة لدفن جثته سرا. وقد أزر وفد من مكتب فرع جمعية حقوق الإنسان بالعيون بالعيون، العائلة في تحركاتها التي انطلقت من تقديم شكاية احتجاجية بمقر ولاية الأمن بالعيون، للمطالبة بإبطال عملية الدفن السرية، مروراً بالاعتصام بمقر المجلس الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون. ولازال مكتب فرع الجمعية يتابع تطورات الملف، معلنا دعمه الكامل ومساندته لكافة الخطوات النضالية التي ستقدم عليها العائلة بما فيها تقديم شكاية للنيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالعيون لفتح تحقيق حول ملابسات وظروف حرق ووفاة ابنها.

## ضحايا سنوات الرصاص يتدارسون معاناتهم في بني ملال

المصطفى أبو الخير

التأم أعضاء مكتب فرع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في جهة تادلة -أزيلال، يوم الأحد الماضي، في النادي الثقافي لمدينة بني ملال، بحضور ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجهة من أبناء الشهداء وضحايا الاعتقال السياسي والنفي، في اجتماع خصصوه لمدارسة معاناتهم الاجتماعية.

وقد عدّد المجتمعون أوجه معاناة الضحايا في الجهة بمواصلة حرمانهم من مورد قار للعيش الكريم، في الوقت الذي تستفيد فئات أخرى من معاشات استثنائية أو من مأذونيات خاصة. ووقف المشاركون في اللقاء التواصلي على عدم جدوى بطاقة التغطية الصحية لحاصلين عليها، حيث أكد بعض الحاضرين أن بطاقة التغطية الصحية تفرض دفعا مسبقا لتكاليف العلاج والتطبيب والدواء. وكشف بلاغ لمكتب فرع المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في جهة تادلة -أزيلال أن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يواجهون مشاكل وصفوها بـ«المفتعلة» من طرف منظمة «CNOPS»، خصوصا في إرجاع جزء من مصاريف التطبيب، واتهم المنخرطون الإدارة الجهوية لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، الموجودة ببني ملال، بكونها تفرض على الضحايا التنقل إلى فرع «CNOPS» في مدينة الفقيه بنصالح لإيداع الملفات المرضية، وهو ما يزيد من المعاناة المادية للضحايا لتدبير تكاليف التنقل، التي تكون أحيانا أكثر من نفقات العلاج. كما اتهم المجتمعون، في اللقاء التواصلي الذي نظمه فرع المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في جهة تادلة -أزيلال الجهات المسؤولة بحرمان الضحايا من حقهم، رفقة أبنائهم، في الإدماج، مما فوّت على الكثير منهم فرص الدراسة ومتابعتها، وتوقف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عند التفاوت الصارخ في المبالغ المُسلّمة للضحايا الذين تقدموا بطلبات التعويض، خصوصا داخل المجموعة الواحدة التي واجه أعضاؤها نفس مراحل التعذيب ونفس المعاناة، واتهم ضحايا الانتهاكات الجسيمة في جهة تادلة -أزيلال الدولة بـ«نهج سياسة انتقائية وزبونية في عملية التعويض»، مقابل منح التعويض المالي «السّمين» لمن وصفوه بـ«مجموعة من «الحياحة» الذين كانت السلطات تُجنّدهم إلى جانبها في ملاحقة وإرهاب وقمع الضحايا وعائلاتهم»، وهي السياسة التي «أضحت منهجا لها عندما سلكتها مع أعضاء المقاومة وجيش التحرير، حيث نال جلادون وعملاء للاستعمار صفة «مقاوم»»  
وهاجم ضحايا الانتهاكات الجسيمة توظيف واستقطاب من أسموهم «العناصر المهزومة داخل المنتدى لتوظيفها إعلاميا وسياسيا ضد إرادة الضحايا، ناهيك عن مواصلتها انتهاكات حقوق الإنسان، مما يجعل تواجد المنتدى بـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، كجهاز استشاري للملك، «غير ذي معنى»، كما أكد على ذلك المجلس الوطني للمنتدى في دورته الرابعة، التي انعقدت في الرباط يوم 28 أكتوبر الماضي.

## مسيرة عالمية وإقصاء إعلامي بجامعة وجدة من لاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان

مسيرة عالمية لحقوق الإنسان لجمعية شباب من أجل السلام .

والاستعراض الدولي الشامل في مجال حقوق الإنسان بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في إقصاء للعديد من المنابر الوطنية والجهوية المكتوبة والسمعية والالكترونية.

حسب مكتب التواصل و الاعلام بجمعية شباب من أجل السلام، تكون هذه الأخيرة قد نظمت جمعية شباب من أجل السلام مسيرة عالمية لحقوق الإنسان يومه السبت 18 ديسمبر 2011 شارك فيها شبان من مختلف الجنسيات ببرنامج حافل و مهم حيث قام الشباب بغرس أول نصب تذكاري في المغرب يحمل رسالة سلام للعالم أجمع مترجمة باللغة الفرنسية الاسبانية و الانجليزية.

و خلال مراسيم غرس النصب التذكاري استهل رئيس الجمعية و سفير السلام بالمغرب د زكرياء الهامل الحديث عن السلام و الديمقراطية و ما تجمعهم من روابط عضوية فهما يؤسسان معا شراكة تقود بالخير على الجميع و الديمقراطية من حيث جسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تهيبى بيئة مواتية لممارسة طائفة من الحقوق السياسية و الحريات المدنية كما أعطى رئيس الجمعية نبذة عن تاريخ النصب التذكاري لتتطلق المسيرة في اتجاه المركز الثقافي مرورا بشوارع الأمم المتحدة شارع محمد الخامس مردين شعارات الكرامة الحرية العدالة الاجتماعية و شعارات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فقد سبق أن دعت جمعية شباب من أجل السلام الى حملة حقوق الإنسان في وسائط الإعلام الاجتماعية خاصة الشباب لتذكير الأسرة البشرية بأن لكل فرد الحق في الحياة و الحرية و سلامته الشخصية علما بان وسائل الإعلام الاجتماعية ساهمت في انتشار المعلومات و فضح الظلم و الفساد و الاستبداد من خلال سماحها للأفراد بتبادل المعلومات و الأفكار على الفور داخل البلاد عبر الحدود الوطنية و بشكل غير مكلف.

وساعدت هذه الوسائل أيضا الناشطين على تنظيم حركات احتجاجية سلمية في مختلف أنحاء العالم مثل تونس و القاهرة و مدريد و نيويورك و ساعدتهم في بعض الأحيان على مواجهة القمع العنيف و خلال القمة المصغرة لحقوق الإنسان بالمركز الثقافي تطرق الاستاد رشيد بشيري رئيس مركز حقوق الناس فرع جرادة الي شرح بعض مضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما تطرق الشريف مولاي أحمد سعيد من جزر القمر الى الاسلام و حقوق الانسان و دور العلماء المسلمين في نشر هذه الثقافة كما تخلل النشاط فقرات غنائية و قصائد شعرية حول السلام.

و ككل سنة و في هذه الظرفية الاستثنائية التي تعيشها المنطقة العربية و في مغرب الاستثناء مغرب السلام و التسامح تم تعيين سفراء للسلام من المغرب و دول مختلفة لخلق شبكة دولية لنشر قيم السلام و التسامح. و علاقة بموضوع حقوق الانسان، وفي إقصاء متعمد للعديد المنابر الوطنية والجهوية المكتوبة والسمعية والالكترونية رغم شراكة مزعومة للفرع النقابي بوجدة للنقابة الوطنية للصحافة المغربية مع جامعة محمد الأول، نظمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الأول يوما دراسيا جهويا حول الاستعراض الدولي الشامل في مجال حقوق الإنسان بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية يوم السبت 24 دجنبر. بداية أخذ الكلمة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي استعرض الخطوات السابقة لإعداد التقرير الوطني، مبرزاً أهم عمل حسب الظهير المحدث للجنة هو إعداد تقارير حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ودعا إلى تكريس المشاركة التفاعلية بين مختلف الفاعلين، من مجتمع مدني، ومحامين وجامعيين ونواب برلمانيين... من أجل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان، ملفتنا النظر إلى أن إقامة اليوم الدراسي بكلية الحقوق له رمزية لما لهذا الفضاء من دور يلعبه في بناء وتكريس ثقافة حقوق الإنسان.

اعمد الكلية في كلمته التي ألقاه نيابة عن رئيس جامعة محمد الأول، بين أن الحوار الرصين والجاد هو البوابة الرئيسية لمناقشة موضوع حقوق الإنسان، وأن إعداد التقرير المغربي الذي سيرفع إلى مجلس حقوق الإنسان في مايو المقبل سيكون فرصة لإبراز الوضع المتقدم الذي وصل إليه المغرب في هذا المجال، خاصة بعد التصويت على الدستور الجديد. وفي ذات السياق تطرق ممثل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمته إلى آلية استعراض الدولي الشامل والدور الذي تلعبه في مراقبة المنتظم الدولي لمجال حقوق الإنسان، موضحة تكريس الأمم المتحدة من خلال مبادئ باريس لدور المؤسسات الوطنية، كونها أصبح بإمكانها حضور لقاءات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفة ملاحظ، معتبرا أن الفرصة سانحة أمام كافة الفعاليات للوقوف على وضع حقوق الإنسان ببلادنا، ورسم خارطة طريق للنهوض بهذا القطاع وكذا لمواجهة الرهات المستقبلية.